محليات

٩٩ عامل تنظيف جديداً في القنيطرة

القنيطرة- الوطن

نقاشات عاصفة في مجلس محافظة القنيطرة استدعت من عضو مجلس المحافظة عبد اللطيف الحسين بأن يعلن أمام المحافظ وعضوين من قيادة البعث استقالته هو وابنه وزوج ابنه من عضوية البعث.
وفي أحداث الجلسة تمت إعادة تكرار الطلب بأن لتجمعات النازحين حصة بالمحافظ وبحيث يدوام يومين بدمشق وباقي الأيام على أرض المحافظة، والاقتراح بالتصويت على ذلك ليرد رئيس المجلس ويحسم الأمر بأن ذلك غير ممكن والمحافظ يداوم على أرض القنيطرة وإذا كان هناك ضرورة لدوامه بدمشق فلا مانع، أما الاتهام الأكبر فقدمه أحمد السعيد لأعضاء مجلس الشعب وغيابهم الدائم مؤكداً أنه لا يعرف أسماءهم ولا أشكالهم والانتخابات التي ستجري حالياً لملء شاغر عن القنيطرة لمجلس الشعب لا داعي لها لأنها لا تقدم أو تؤخر وإذا تمت فإنها إجراء إداري فقط والمبرر الذي ساقه أن استشهاد خمسة من أبناء المحافظة في الغارة الإسرائيلية الأخيرة ألم تكن شافعا لأعضاء مجلس الشعب بالمشاركة بالعزاء!؟
وتساءل السعيد عن دور مديرية الشؤون الاجتماعية ومعالجتها لمشاكل المعوقين وماذا قدمت لهم من خدمات مطالبا بضرورة عودة المهجرين إلى مناطقهم المحررة في الذيابية وسبينة وحجيرة وشبعا وتأمين مدرسين للمواد العملية وفرنسي في تجمع البطيحة.
ومن أبرز الطلبات لأعضاء مجلس القنيطرة زيادة الكميات المخصصة للمازوت وعدالة التوزيع بين الأهالي وتأمين متطلبات مديرية الدفاع المدني وتأمين وسائل لنقل الطلاب من دمشق لأرض المحافظة والتوسط لدى مجلس الوزراء لشراء تركس لبلدية البطيحة وصيانة خزانات المياه بالمدارس ونقص المياه بتجمع الكسوة الشرقي وضرورة استملاك طريق لمدرسة في تجمع قطنا بعد قيام أحد المواطنين ببناء غرفة على الشارع المؤدي إليها.
ولكن يبقى الأهم ما ساقه محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر من المساعي التي يقوم بها والاجتماعات التي عقدها من أجل عودة أبناء الذيابية إلى منازلهم التي هجروا منها وقريباً جداً، لافتاً إلى هدف المعنيين بالقنيطرة تأمين كامل الخدمات والاحتياجات لأبناء القنيطرة وأينما وجدوا.
وأشار عبدالقادر إلى أن وجوده على أرض القنيطرة لا يعني إغفال أبناء التجمعات ولن يكون على حسابهم، فقد تمت زيارة جميع التجمعات ولقاء الأهالي والاستماع إلى همومهم ومعاناتهم وتوفير الخدمات المطلوبة في ضوء الإمكانات المتاحة، مؤكداً وجود تحسن ملحوظ في الخدمات المقدمة لأبناء التجمعات كمياه الشرب في جديدة الفضل.
ولفت المحافظ إلى الخدمات لم تصل إلى حد المثالية ولكن السعي الدائم إلى تحقيق المزيد وهذا ما يطمح إليه ويسعى لتحقيقه، ومؤخراً تم تعيين ٩٩ عاملاً للعمل في البلديات وحصراً كعمال نظافة، مجدداً التأكيد على أنه لن يتوانى عن تقديم الخدمة الأمثل والأفضل لأبناء القنيطرة.
وأوضح عبدالقادر أن الواقع الخدمي على أرض القنيطرة جيد ومريح وعلى أعضاء المجلس أن يكونوا العين التي تنقل الصورة الحقيقية لهموم ومعاناة المواطنين لمعالجتها، وباب مكتبه مفتوح دائماً لأبناء المحافظة للاستماع إلى همومهم وشكاويهم الخدمية من أجل تلبية طلباتهم.

سورية «اليافعة» لماذا تهاجر؟

الحنيص لـ«الوطن»: عصابات أوروبية تستهدف الطفل السوري في تجارة بيع الأعضاء

محمد منار حميجو

أكد عميد كلية الحقوق في القنيطرة السابق والمختص في شؤون الأحداث عبد الجبار الحنيص أن نسبة الأحداث في سورية ٤٠ بالمئة من الشباب السوريين، معظمهم معرضون للخطر نتيجة الأوضاع الراهنة ولا سيما ما يتعلق بالهجرة إلى خارج البلاد عبر البحر.
وقال الحنيص في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن الخطر الذي يواجه الأحداث في سورية حالياً التجنيد الإجباري التي تفرضه العصابات المسلحة عليهم، كاشفاً أن المعلومات تشير إلى تجنيد أطفال ما دون الخامسة عشرة ما دفع بالكثير منهم للهجرة إلى خارج البلاد عبر البحر أملاً في الوصول إلى الدول الأوروبية، لافتاً إلى أنه من الصعوبة بمكان تحديد أرقام الضحايا من الأحداث نتيجة الهجرة.
وأضاف الحنيص: إن هناك تقاعساً دولياً لما يجري لأطفال سورية الذين تعرضوا لكل أنواع الخطر، مؤكداً أن الدولة لا تستطيع تقديم المساعدة لهم ليس لأنها مقصرة بحقهم بل لعدم قدرتها على الوصول إليهم لأن معظم الأطفال يقطنون في مناطق ساخنة.
وأشار الحنيص إلى أن نسبة كبيرة من الأحداث يعانون سوء تغذية ولا سيما في محافظة دير الزور لمنع العصابات المسلحة من إيصال المواد الغذائية للأهالي وهذا يهدد جيلاً كبيراً منهم بأن يصابوا بأمراض وبائية.

ولفت الحنيص إلى أن الأطفال السوريين أصبحوا ضحايا إما للهجرة وإما للتجنيد الإجباري مع العصابات المسلحة وهذا ما جرمته كل المواثيق الدولية، مشيراً إلى أن الطفل السوري لم يجد أمامه إلا البحر ملاذاً آمناً من فعل الإرهاب ناهيك عن المعاملة السيئة التي يتلقاها من بعض الدول الأوروبية مثل النمسا والمجر وصربيا.
وأضاف الحنيص: إن الكثير من العوائل تعذر عليها الوصول إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة الدولة ما أدى إلى تهجير أولادهم إلى دول أوروبية لحمايتهم من أي خطر، لافتاً إلى أن معظم الذين يهاجرون هم أحداث ما دون الثامنة عشرة، مؤكداً أن هذا يعد جريمة ومصيبة وخسارة كبيرة للبلاد ولا سيما أن هؤلاء الأحداث معرضون لأن يكونوا ضحايا للعصابات وخاصة عصابات الاتجار بالأعضاء، لافتاً إلى وجود عدد من العصابات تعمل في الدول الأوروبية تستهدف الطفل السوري وتعتبره سلعة لبيع أعضائه وهذا لا يمكن السكوت عنه إطلاقاً.
وكشفت إحصائيات قضائية أن عدد الدعاوى المنظورة أمام القضاء نتيجة أعمال تخريبية وصلت إلى ٣٠ دعوى شهرياً بما فيها سرقة وقتل، مشيرة إلى أن معظمهم يعاني ظروفاً معيشية سيئة دفعتهم إلى أفعال مخلة بالمجتمع.
وعما يتعلق بقانون الأحداث أكد الحنيص أن القانون جيد ومتطور وأنه لا يحتاج إلى تعديل ولا سيما بعد ورود معلومات أن وزارة الشؤون الاجتماعية تنوي تعديل القانون الحالي رغم الاعتراضات الكثيرة من الحقوقيين حول التعديل، لافتاً إلى أن القانون الحالي متطور أكثر من القانون الفرنسي وأنه عامل الحدث السوري معاملة خاصة ولذلك فإنه لا داعي إلى التعديل.
وقال الحنيص: إن العبرة في التطبيق وليست في وضع القوانين، مشيراً إلى أنه تم تشكيل لجنة سابقة ووضعت مسودة مشروع قانون إلا أنها أخفقت واعترض الكثير من المختصين على المسودة لأنها لم تؤد الغرض المطلوب في تطوير قانون الأحداث المعمول به حالياً.
وأضاف الحنيص: إن هذا لا يعني أن القانون مثالي، هناك بعض المواد التي تحتاج إلى تعديل وإذا كان لا بد من التعديل يجب أن يطول بعض مواد القانون.

> ٣٠ دعوى شهرياً بدمشق عن الأحداث بجرائم سرقة وقتل

السياحة تنوي رفع أسعار المطاعم أيضاً

يازجي: سنغلق المطاعم ونعلن أسماء المخالفين

مرتيني: بعض المطاعم تستغل وجودها بمناطق آمنة

فادي بك الشريف

ما زال واقع ارتفاع الأسعار في المطاعم والمنشآت السياحية يؤرق المواطن والمستهلك بشكل كبير مع ازدياد كبير لحجم المخالفات المضبوطة بحق المنشآت السياحية بما يخص الإقامة والإطعام ليقع المواطن بين سندان عدم الالتزام التام في المنشآت وبين مطرقة مبررات أصحاب المطاعم بارتفاع أسعار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والمحروقات وحوامل الطاقة.
وزارة السياحة اتخذت قرارها بإجراء تعديل فعلي على واقع أسعار المطاعم حسب ما كشف عنه وزير السياحة المهندس بشر يازجي مشيراً إلى وجود تعديل مرتقب على الأسعار بما يحقق التوازن بين المستثمر وأصحاب المنشآت وبين المستهلك، مؤكداً أن هناك دراسة أجريت بالتنسيق مع وزارة التموين واتحاد غرف السياحة وممثلين عن غرفة السياحة وشعبة المطاعم وصولاً لوضع أسعار عادلة توافقية.
وخلال ترؤسه اجتماعاً ضم أصحاب المنشآت السياحية ورئيس اتحاد غرف السياحة وشعبة المطاعم قال يازجي إنه لا بد من تعديل وإعادة دراسة القرار ١١٩٠ الخاص بأسعار المطاعم وذلك بتأكيد ضرورة عدم غبن المواطن وأن تكون الأسعار متناسبة مع الجودة، مع التركيز على معادلة الأرباح المقبولة والإقبال الكبير.
وأوضح يازجي أن حق الدولة لا يمكن السكوت والتغاضي عنه إن كان يتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي أو الضرائب، لافتاً إلى أن دراسة إعادة الأسعار تهدف إلى إعادة الثقة بين أصحاب المنشآت والمستهلك من جهة وبين أصحاب المنشآت والحكومة من جهة أخرى، لافتاً إلى وجود التزام من بعض المنشآت على صعيد الجودة والخدمات والأسعار، مضيفاً: اضطررنا لإغلاق بعض المنشآت السياحية، وهناك تركيز على النظافة في المطابخ وتقديم الخدمات بالجودة المناسبة ووضع لوائح الأسعار على الطاولة وفي مكان بارز إضافة إلى وجود تركيز على مطاعم في مستوى نجمتين والمطاعم الشعبية والمصنفة نجمة واحدة، مشيراً إلى أهمية تحديد الأسعار، وتأكيد الرقابة الصحية.
وقال وزير السياحة: بعد صدور قرار الأسعار الجديد سيكون الإغلاق أول قرار للمنشآت المخالفة مؤكداً أنه سيتم إغلاق المطاعم وإعلان أسماء المخالفين ومكافأة الملتزمين، ذاكراً في سياقه أن هناك تركيزاً على البرنامج الوطني للجودة حيث تم البدء بوضع الأسس اللازمة له.
وأشار رئيس اتحاد غرف السياحة محمد رامي مرتيني إلى أن الأسعار ترتفع وتنخفض، مؤكداً وجود تشاركية حقيقية مع وزارة التموين، داعياً أصحاب المطاعم لتكون الأرباح بالحد الأدنى ومراعاة ظروف المواطنين معتبراً أن بعض المنشآت استغلت وجودها بمناطق آمنة بالعمل على المخالفة وعدم مراعاة الظرف الراهن.
وقالت مديرة سياحة دمشق مي الصلح: أهمية تعديل قرار الأسعار بما يناسب مع ارتفاع المواد الأولية بما يحقق الشفافية والالتزام بجودة المنتج وبما يتناسب مع الأسعار إضافة إلى أن الأمور الصحية خط أحمر، مؤكدة أن قرار التسعير سيصدر خلال أسبوع مع تفعيل دور الضابطة العدلية.
وقال مدير جودة المنشآت السياحية في وزارة السياحة زهير أرضروملي لـ«الوطن»: إن وزير السياحة وجه بدراسة أسعار المطاعم والمنشآت السياحي بشكل منطقي وواقعي ومحاولة إيجاد السعر المقبول لأصحاب المنشآت السياحية ودراسة السعر الممكن دفعه من المستهلكين مشيراً إلى أن الوزير وجه أن تحقق الدراسة مبدأ التنافسية للمنتج السياحي والتوازن لمصلحة المستثمر والمستهلك.
وأكد أرضروملي أهمية الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة الضبوط والشكاوى بوضع أسعار واقعية، لافتاً إلى أن ازدياد عملية الضبوط ظاهرة مرضية ما يتطلب المزيد من الإجراءات.
وكشف أرضروملي أن تعديل الأسعار يشمل أكثر من ٧٠٠ مادة بين وجبات ومشروبات، مبيناً أن عدد الضبوط المنظمة بحق المنشآت المخالفة تفوق ٩٠٠ ضبط منذ بداية العام وحتى تاريخه، لافتاً إلى ربط السعر بالجودة والجودة بالسعر وتقديم الخدمة وفق المستوى المطلوب وضبط المواد الغذائية عبر إعطاء سعر واقعي منهجي يرتبط بتسعيرة المواد الأولية.
وفي تصريح لـ«الوطن» قال رئيس شعبة المطاعم في غرفة سياحة دمشق محمد مملوك: إن هناك شرخاً بين الأسعار القديمة والحالية، ذاكراً ضرورة التوصل لسعر عادل، معتبراً أن النوعية حالياً منخفضة نظراً لأن الأسعار غير معدلة، كما أننا في غرفة السياحة نطالب بتحرير الأسعار.

> أرضروملي: ضبط ٩٠٠ مخالفة خلال ٨ أشهر

وزير الزراعة لـ«الوطن»: نحن نزرع والتسويق ليس مهمتنا

عمار الياسين

بين وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري أن أسباب عدم تطور صادرات المنتجات الزراعية بالشكل الأمثل رغم وجود المقومات المؤهلة لذلك أنه بداية لا بد من توضيح نقطة مهمة ألا وهي أن وزارة الزراعة هي جهة إنتاجية وليس لديها أي مؤسسة تسويقية وليس من مهامها التسويق إلا أنها تسعى بالتعاون مع الجهات المعنية لتهيئة الأرضية المناسبة للتسويق الإنتاج الزراعي لما لذلك من منعكس إيجابي على الفلاحين والمنتجين.
وأضاف القادري في تصريح لـ«الوطن»: إن سورية عملت على تفعيل بعض العلاقات مع الدول الصديقة من أجل زيادة الصادرات بشكل عام والصادرات الزراعية بشكل خاص وإيجاد خطوط ائتمانية مع هذه الدول، ما دفع بعجلة الصادرات إلا أن الظروف حالت دون ذلك بسبب إغلاق بعض المعابر الرئيسية التي كانت تمر أغلبية الصادرات من خلالها ألا وهي معبر نصيب الذي لعب دوراً أساسياً في انخفاض الصادرات الزراعية التي كانت تذهب إلى الأردن ودول الخليج، إضافة إلى إغلاق معبر التنف الذي يعد من أهم المعابر لصادراتنا الزراعية إلى العراق كل ذلك أثر بشكل سلبي في صادراتنا الزراعية إلى أهم الدول التي تستوردها رغم تطور الإنتاج ووجود أهم المقومات للمنتجات الزراعية السورية لما تملكه من جودة عالية وذوق ونكهة مميزة على بقية المنتجات الزراعية في دول الجوار والعالم.
وكشف القادري عن التنسيق مع الجهات ذات الصلة للتحول إلى المرافئ البحرية واتخاذ إجراءات كلاً فيما يخصه (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – وزارة النقل – اتحاد المصدرين) ودفع عجلة تصدير تلك المنتجات من خلال الموانئ السورية.
وفيما يتعلق بتصدير اللحوم إلى الخارج رغم حاجة السوق الداخلية إليها وارتفاع أسعارها بين القادري: إن عملية تصدير اللحوم تتم من خلال لجنة مشكلة في وزارة الاقتصاد وبمشاركة وزارتنا واتحاد الفلاحين لتصدير الأغنام الحية حصراً إلى الخارج وهي تتم بشكل مدروس من حيث الأعداد والكميات المسموح بتصديرها وتتم دراسة أثر عملية التصدير على أسعار اللحوم وعندما يلاحظ أي أثر يتم تعديل تعليمات التصدير بشكل دوري، ويتم تصدير أعداد قليلة من الأغنام وذلك بهدف المحافظة على الأسواق التصديرية وتحقيق إيرادات بالقطع الأجنبي لرفد الاقتصاد الوطني.
وحول عملية تسويق الحبوب قال: على الرغم من الظروف المحلية قامت المؤسسة العامة لإكثار البذار بتغطية جزء من احتياجات الخطة من خلال بيع بذار القمح من الأصناف المعتمدة والمعقمة والمغربلة ذات الإنتاجية المرتفعة إلى مناطق الإنتاج وخاصة الآمنة ولكن بعض الفلاحين يعتمدون في تأمين قسم من البذار من إنتاجهم السابق، وتتم متابعة المحصول من مديريات الزراعة لتلافي أي ضرر على نوعية الأقماح كمكافحة حشرة السونة والأصداء، كما تقوم المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باستلام إنتاج الفلاحين وفق قرارات صادرة عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يتم فيها تحديد المقاييس الرسمية لمادة القمح.
وعن التنسيق بين الزراعة والوزارات الأخرى لتفعيل التعاون والمشاريع المشتركة أوضح القادري أن الوزارة تقوم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بإعداد الخطة الإنتاجية الزراعية وخاصة وزارة الموارد المائية ووزارة الصناعة والاتحاد العام للفلاحين ووزارة البيئة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وغيرها من الجهات والتي نوقشت الأسبوع الماضي، وفور صدور الخطة الإنتاجية الزراعية من كل موسم يتم التنسيق مع الإدارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني لتذليل جميع الصعوبات والمشاكل التي تعترض سير تنفيذ هذه الخطة وذلك من خلال تسهيل منح القروض اللازمة أو تأجيل سداد القروض الممنوحة سابقاً والمتعثرة لأسباب قاهرة متعددة كالظروف الطبيعية من (جفاف – سيول جارفة – صقيع – برد... الخ) أو نتيجة الظروف الأمنية الحالية الصعبة والتي يمر بها القطر وذلك من أجل تشجيع المزارعين على القيام بواجبهم في تنفيذ الخطة الإنتاجية.
وأشار وزير الزراعة إلى التحديات والصعوبات المختلفة التي تواجه هذا القطاع والذي أثبت مرونته في الفترة السابقة بحيث لم يفتقد لأي منتج زراعي وكان تنفيذ الخطط بنسبة ٧٠٪، واصفاً أنها ليست بالمستوى المطلوب، علماً أنها تحقق فائضاً بعدد من المحاصيل كمنتج الحمضيات والتي بلغت الكميات المصدرة منه إلى العراق خلال العام الماضي ٤٠٠ ألف طن، مبيناً أن القطاع الحيواني تعرض خلال السنوات الماضية للكثير من الأضرار وخاصة قطاع الدواجن والأبقار.

> صادراتنا من الأغنام قليلة
>
> حققنا فائضاً في الحمضيات

أسعار البيض والفروج تحلّق والدواجن تنكر أنها تأخذ الأعلاف من الحكومة

محمود الصالح

يبدو أن جرعة التفاؤل التي حاولنا أخذها منذ أيام بتحسن الوضع التمويني ليست ذات فعالية، ولا نعرف السبب في ذلك، هل المريض أم الدواء؟ أم الطبيب قد أخطأ العلاج..؟! حتى بات المواطن يفتتح صباحه يومياً بأسعار جديدة تكاد تشمل جميع حاجات بقاء الحياة. ابتداءً من مياه الشرب التي تنتج وطنياً والمسعرة بـ٥٠ ل.س للعبوة الواحدة من مياه «بقين» وأصبحت اليوم تباع بـ١٢٥ل.س وليس انتهاء بالفروج والبيض اللذين أصبحت تتحكم بأسعارهما أيد خفية لا يعلمها أحد ولم يعد أحد قادر على ضبطها، فقد ارتفع سعر صحن البيض من ٥٥٠ ل.س إلى ٨٥٠ ل.س وأمس تحديداً ٩٠٠ ل.س والباعة يقولون إنه سيكون بعد غد ١٠٠٠ ل.س أما الفروج فحدث ولا حرج ابتداءً من ٨٠٠ ل.س للفروج المنظف إلى ١٣٠٠ ل.س للشرحات.
مدير عام الدواجن المهندس سراج خضر قال: كلفة كيلو الفروج الحي اليوم تصل إلى ٣٧٥ ل.س والبيض يكلف المؤسسة ١٩ ل.س للبيضة، ونقوم الآن ببيع الفروج بسعر ٦٠٠ ل.س والبيض بسعر ٧٥٠ ل.س، والسبب في ارتفاع الأسعار هو ارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع الأعلاف ومستلزمات التربية الأخرى حيث بلغ سعر طن الصويا ١٦٥ ألف ل.س على أرض البحر، والذرة الصفراء ٧٧ ألف ل.س، علماً أن الفروج الواحد يحتاج إلى ٤ كغ علف خلال حياته لأن كل ١ كغ فروج يحتاج إلى ٢ كغ علف والدجاج البياض يحتاج إلى ١٢٠ غ للفرخة الواحدة يومياً.
ومؤسسة الدواجن لا تأخذ أي نوع من الأعلاف من المؤسسة العامة للأعلاف وتقوم بشراء كل مستلزماتها من السوق مثلها مثل القطاع الخاص، ولذلك يجب مساواتها بالقطاع الخاص من حيث الأسعار، علماً أنها محملة بأعباء مالية اجتماعية لا يتحملها القطاع الخاص مثل رواتب جميع العمال غير المنتجين وأشياء أخرى.
مدير عام مؤسسة الأعلاف قال: نحن نقدم الأعلاف المتوافرة لدينا للقطاع العام، أما القطاع الخاص فلم يتم إعطاؤه أي كمية من الأعلاف خلال العام الحالي، وفي العام الماضي تم منح القطاع الخاص أربع دورات علفية للدواجن بمعدل ٥ كغ للطير الواحد خلال هذه الدورات، وهي شعير وذرة ونخالة وبغض النظر عن نوع التربية وبسعر يقل عن أسعار السوق ٣٠٪ والآن نحن نعطي الدواجن النخالة بسعر ٢٠ ل.س للكيلو.
وحول رأي القطاع الخاص في ذلك، المربي غازي الجاموس قال: لا تقوم الحكومة بتقديم أي مساعدة لمربي الدواجن خلال هذا العام وتكلفة صحن البيض ٨٠٠ ل.س على المربي ونقوم بشراء فول الصويا ١٧٠ ألف للطن، والذرة ٨٠ ألفاً ومؤسسة الأعلاف منذ عشرات السنين لم تقدم لنا أي نوع من الأعلاف وارتفاع الأسعار أدى لخروج ٨٠٪ من مربي الدواجن من الإنتاج.
وذلك بسبب منع تقديم القروض للمربين وعدم توافر المستلزمات وإذا أرادت الحكومة أن توفر منتجات الدواجن للمواطنين بسعر يناسب دخل المواطن يجب أن تساعد مربي الدواجن من خلال تقديم قروض معقولة وتحرير الأسعار وتوفير الأعلاف والاستمرار بإلغاء الضريبة والاستماع إلى هموم المربين الحقيقيين، لأن من يتحدث الآن باسم مربي الدواجن مع الحكومة لا علاقة لهم بتربية الدواجن وليس لديهم بالأساس دواجن، نحن نريد لجنة عاجلة لدراسة الوضع واقتراح الحلول المناسبة.